دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الصناعة ومحاور تنميتها في محافظة الوادي الجديد
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة سوهاج - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	على، أحمد عبدالحكم أحمد
المجلد/العدد:	ع54, ج2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	يناير
الصفحات:	289 - 320
رقم MD:	1072382
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الجغرافيا الصناعية، التنمية الاقتصادية، نظم المعلومات الجغرافية، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1072382

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الصناعة ومحاور تنميتها في محافظة الوادي الجديد

أحمد عبد الحكم أحمد علي (*)

تمهـــــيد:

تعد التنمية الصناعية من أهم أشكال التنمية الاقتصادية بمحافظة الوادي الجديد؛ لدورها في زيادة الدخل، وتحقيق رواج اقتصادي، وايجاد فرص للاستثمار، وما تسهم به في ميزان المدفوعات بالدولة، وتطوير الاقليم، وازدهاره، اقتصاديًا وحضاريًا واجتماعيًا، ويعالج هذا البحث، واقع النشاط الصناعي بالمحافظة، والتعرف على، واقع الصناعات، ومنتجاتها، ومدى قدرتها على الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، ثم يعرض للمشكلات التي تحول دون تنمية ذلك القطاع الاقتصادي، وآفاق تنميته.

- **الملامح العامة لمنطقة الدراسة :**

تمتد محافظة الوادي الجديد، بمساحتها البالغة ٤٤٠٠٩٩كم٢، بنسبة٤٣,٦% من مساحة الدولة بين دائرتي عرض٢٢°،٤٠ـ ٢٧° شمالًا، وخطي طول ٢٥°، ٥٠ـ ٣٢° شرقًا؛ بجنوب غرب مصر، تحدها شمالًا محافظات المنيا، والجيزة، ومطروح، بينما تحدها شرقًا محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان، وتشترك في حدودها الغربية مع الجمهورية الليبية، بينما تمثل حدودها الجنوبية جزءًا من الحدود الدولية بين مصر والسودان ، وهي تنقسم إلى خمسة مراكز، هي الخارجة، وباريس، وبلاط، والداخلة، والفرافرة؛ تحتوي على ٥ مدن، ٤١ وحدة محلية، و١٦٤ قرية تابعة.

- **أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

١- الاهتمام الذي تحظى به قضايا التنمية، على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والتخطيطية.
٢- توفر العديد من المصادر التي تتعلق بموضوع الدراسة.
٣- غنى محافظة الوادي الجديد بالموارد الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية بها.
٤- سهولة اجراء الدراسةِ الميدانية، نتيجة لقرب الطالب نسبيًا من منطقة الدراسة.

(*) هذا البحث من رسالة الماجستير الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [التنمية الاقتصادية في محافظة الوادي الجديد دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد]، تحت إشراف: أ.د. محمد الفتحي بكير محمد- كلية الآداب- جامعة الإسكندرية & أ.د. محمد توفيق محمد – كلية الآداب – جامعة سوهاج & د. عصام محمد إبراهيم – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

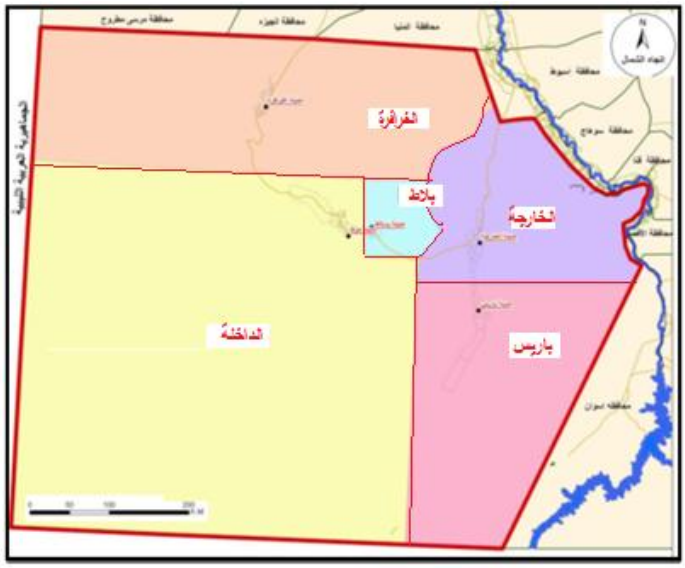

شكل (١): حدود منطقة الدراسة وتقسيماتها الإدارية.

- **الدراسات السابقة:**

استندت الدراسة لعدة دراسات وأبحاث سابقة، تمثل أهمها في كل مما يلي:

أ- درس حافظ مصطفى محمد(١٩٦٨م) محافظة الوادي الجديد، حيث عرض للمقومات الطبيعية والبشرية والنشاط الزراعي بها، من حيث الانتاج ومشكلاته، والانتاج الحيواني، والصناعات الزراعية، والثروة المعدنية، واختتمت بمجموعة من النتائج والتوصيات.

ب- الدراسة التي أعدها معهد التخطيط القومي(١٩٩٢م) عن واقع وآفاق التنمية في محافظة الوادي الجديد، التي تناولت عناصر البيئة الطبيعية والبشرية، والنشاط الاقتصادي بها، ومستقبل تنميته، واهتمت بالخدمات ومرافق البنية الأساسية، وانتهت بمجموعة من التوصيات والمقترحات التنموية.

ت- درس سامي ابراهيم عبدالرحمن محمد(١٩٩٩م): خريطة الموارد الأرضية في محافظة الوادي الجديد، بين الوضع الراهن والمستقبل، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، تناول عرضًا للعوامل الجغرافية، والتركيب المحصولي والحيواني، والموارد المعدنية، واختتمت الدراسة بعرض التوصيات والنتائج.

ث- تناول محروس ابراهيم محمد المعداوي(٢٠١٢م) في دراسة عن جغرافية التنمية الاقتصادية بمنطقة ساحل محافظة كفر الشيخ، امكانيات التنمية الاقتصادية ومقوماتها ومحاورها.

أولًا: واقع النشاط الصناعي

يمكن تناول النشاط الصناعي وواقعه بمحافظة الوادي الجديد من عدة محاور تهتم بتتبع تطوره، ودراسة الأنشطة الصناعية والحرفية والأيدي العاملة الصناعية بالمحافظة، وذلك على النحو التالي:

أ- تطور النشاط الصناعي:

تعد الصناعة نشاطًا حديث النشأة، وإن وجدت بعض الصناعات التي أُنشئت منذ أوائل ستينيات القرن العشرين واكبت مشروعات تعمير الصحاري التي أطلقتها الدولة، فتم انشاء بعض الصناعات، وأهمها تعبئة البلح، والسجاد والكليم، والخزف، إلا أن القطاع الصناعي ما لبث أن أصبح يموج في خضم نهضة حقيقية، منذ عام ١٩٩٦م بعد أن إنشاء مكتب خدمة المستثمرين، وما تلاه من جهود، لتيسير الاجراءات بكافة المجالات، وعلى رأسها الصناعة، وقامت المحافظة بإنشاء منطقتين صناعيتين بالخارجة والداخلة، فتم تخصيص الأراضي، وتوفير المرافق، واعداد دراسات الجدوى للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ونماذج للمشروعات المستهدفة (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٠٧م، ص١٣٠)، والجدول (١) يوضح واقع النشاط الصناعي، ويتضح منه ما يلي:

جدول (١): توزيع المنشآت الصناعية والورش الحرفية بمراكز الوادي الجديد (٢٠١٢:٢٠١٦م).

المـــــراكز			٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الخـــــارجة	المنشآت الصناعية	العدد	٣٢٢	٥٩٥	٤٥١	٥٢٦	٦١٩
		%	٤٠	٤٣,٣	٣٨,٦	٣٧,٣	٦٠,٧
	الورش الحرفية	العدد	٣٤٠	٣٤٠	٢٨٨	٢٨٨	٥١٥
		%	٧٠,٥	٧٠,٥	٦٥,٦٠	٦٥,٦٠	٥٢,٧
باريـــــس	المنشآت الصناعية	العدد	٨٢	١٠٩	٩٩	١١٩	١١٩
		%	١٠,٢	٧,٩	٨,٥	٨,٥	١١,٧
	الورش الحرفية	العدد	٣٠	٣٠	٠	٠	٠
		%	٦,٢	٦,٢	٠	٠	٠
الداخلة وبلاط	المنشآت الصناعية	العدد	٢٩٨	٤٦٥	٤٣١	٥٤٥	٢٢٦
		%	٣٧	٣٣,٨	٣٦,٩	٣٨,٧	٢٢,١
	الورش الحرفية	العدد	٨٨	٨٨	١١٠	١١٠	١٥٥
		%	١٨,٣	١٨,٣	٢٥,٠٦	٢٥,٠٦	١٥,٩
الفـــرافرة	المنشآت الصناعية	العدد	١٠٣	٢٠٦	١٨٦	٢١٩	٥٦
		%	١٢,٨	١٥	١٦	١٥,٥	٥,٥
	الورش الحرفية	العدد	٢٤	٢٤	٤١	٤١	٣٠٦
		%	٥	٥	٩,٣٤	٩,٣٤	٣١,٤
جملة المحافظة	المنشآت الصناعية	العدد	٨٠٥	١٣٧٥	١١٦٧	١٤٠٩	١٠٢٠
		%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	الورش الحرفية	العدد	٤٨٢	٤٨٢	٤٣٩	٤٣٩	٩٧٦
		%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: اعتمادًا على محافظة الوادي الجديد، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة.

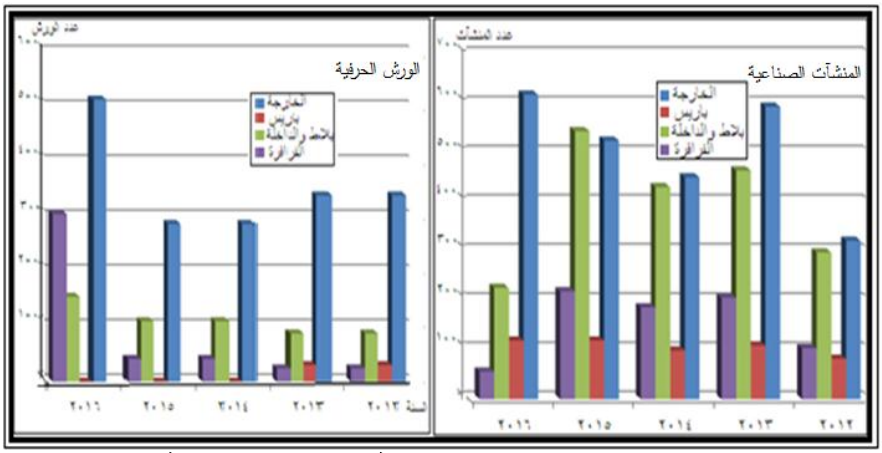

شكل(٢): تطور عدد المنشآت الصناعية والورش الحرفية بمراكز الوادي الجديد (٢٠١٢م : ٢٠١٦م)

- **بالرغم من تنامي عدد المنشآت الصناعية بنسبة ٧٠,٨% عام ٢٠١٣م عما كانت عليه عام ٢٠١٢م، فإنها ما لبثت أن انخفضت بنسبة ١٥% عام ٢٠١٤م عما كانت عليه عام ٢٠١٣م، لضعف تسويق المنتجات؛ والأزمات الاقتصادية والأمنية التي شهدتها مصر، وانخفاض عدد السائحين، الذين يقبلون على العديد من منتجاتها مثل السجاد والكليم والخزفيات، إلا أنه مع استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، والعودة التدريجية الوئيدة للنشاط السياحي، وتنامي السياحة الداخلية، ما لبثت أعداد المنشآت الصناعية أن عاودت ارتفاعها بزيادة ٢٠,٧% عام ٢٠١٥م، مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤م، إلا أنها عاودت انخفاضها عام ٢٠١٦م، لتفقد نحو ثلث عددها عام ٢٠١٥م، لارتفاع أسعار المواد الخام والخدمات، وانخفاض هامش الربح، وارتفاع أجور العمالة، وتكاليف النقل، مما أسهم في انخفاض عدد المنشآت الصناعية، مما يستدعي تدخل الدولة والجهات المعنية بالنشاط الصناعي، لتقديم والدعم، المادي الفني، للصناعة، وفتح أسواق جديدة، لتصريف السلع الصناعية، التي يتم انتاجها، إعادة مد خط سكك حديد أبوطرطور، ليس لخدمة النشاط التعديني، ونقل خامات الفوسفات فحسب، وانما أيضًا لتسويق المنتجات الصناعية، والإسهام في خفض تكاليف نقلها إلى أسواق التصريف بوادي النيل، وتقليل حجم المنافسة التي تلاقيها المنتجات الصناعية للمحافظة من جراء ارتفاع تكاليف نقلها.**
- **برغم من تنامي ما يحوزه مركز الخارجة من المنشآت الصناعية، فإن نسبته من الورش الحرفية تتجه للانخفاض، لتناقص عدد الورش الحرفية به، وتزايد أعدادها بالمراكز الأخرى، التي لا تزال تعتمد على الصناعات الحرفية بصورة أكبر من اعتمادها على الصناعة الحديثة، يتضح ذلك بشكل أفضل في ارتفاع نسبة ما تحوزه مراكز الداخلة وبلاط الفرافرة من الورش الحرفية، حيث لا يزال السكان يهبون ثقتهم للسلع المصنعة بشكل يدوي، لاعتقادهم بأنها**

منتجات أكثر جودة، مما جعل مركز الفرافرة، منفردًا، يستحوذ على خمسي عدد الورش الحرفية بالمحافظة.

- نتيجة لموقعه النائي، وانخفاض حيازته الديموغرافية، وعدم اتصاله بمعظم مراكز المحافظة وأسواق الاستهلاك، واعتماده على مركز الخارجة، في الحصول على احتياجاته، وعدم وجود مناطق صناعية به، تذيل باريس قائمة المراكز، سواء في عدد المنشآت الصناعية، التي تزايدت أعدادها عام ٢٠١٦ بمعدل٩%/ سنة، وهو الأعلى خلال هذه الفترة بعد الخارجة، إلا أن هذه الزيادة جاءت في معظمها للصناعات متناهية الصغر، مما حال دون ظهور آثارها، أو في عدد الورش الحرفية التي انعدم وجودها به منذ عام ٢٠١٤م، لاتجاه الصناعات الحرفية للهجرة نحو الخارجة، ذات سوق التصريف والاستهلاك الأكبر.

ولا يختلف حجم العمالة بالنشاط الصناعي والحرفي بمراكز المحافظة عن نظيره لعدد المنشآت والورش الحرفية، كما يظهر بالجدول (٢) والشكل (٣).

جدول (٢): حجم العمالة بالنشاط الصناعي والحرفي بمراكز الوادي الجديد (٢٠١٢م : ٢٠١٦م).

المراكز		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الخارجة	المنشآت الصناعية	٨٣٠	٨٥٠	٨٧٥	١٠٤٩	٢١٧٢
	%	٤١,٦	٤٤,٩	٤١,١	٣٩,٧	٦٦,٤
	الورش الحرفية	٦٨٠	٦٨٠	٨٦٤	٨٦٤	٥٥٩
	%	٦٤,٩	٦٤,٩	٦٨,١	٦٨,١	٤٢,٨
باريس	المنشآت الصناعية	١٧٠	١٣٦	١٧٧	٢٢٦	٢٢٦
	%	٨,٥	٧,٢	٨,٣	٨,٦	٦,٩
	الورش الحرفية	١٥٠	١٥٠	٠	٠	٠
	%	١٤,٣	١٤,٣	٠	٠	٠
بلاط والداخلة	المنشآت الصناعية	٧٨٨	٥٩٠	٧٥٠	٩٧٠	٦٩٣
	%	٣٩,٥	٣١,٢	٣٥,٣	٣٦,٨	٢١,٢
	الورش الحرفية	٩٨	٩٨	٢٣٣	٢٣٣	٣٢٠
	%	٩,٣	٩,٣	١٨,٤	١٨,٤	٢٤,٦
الفرافرة	المنشآت الصناعية	٢٠٩	٣١٥	٣٢٥	٣٩٣	١٨٢
	%	١٠,٤	١٦,٧	١٥,٣	١٤,٩	٥,٥
	الورش الحرفية	١٢٠	١٢٠	١٧٢	١٧٢	٤٢٥
	%	١١,٥	١١,٥	١٣,٥	١٣,٥	٣٢,٦
الجملة	المنشآت الصناعية	١٩٩٧	١٨٩١	٢١٢٧	٢٦٣٨	٣٢٧٣
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	الورش الحرفية	١٠٤٨	١٠٤٨	١٢٦٩	١٢٦٩	١٣٠٤
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: اعتمادًا على محافظة الوادي الجديد، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة.

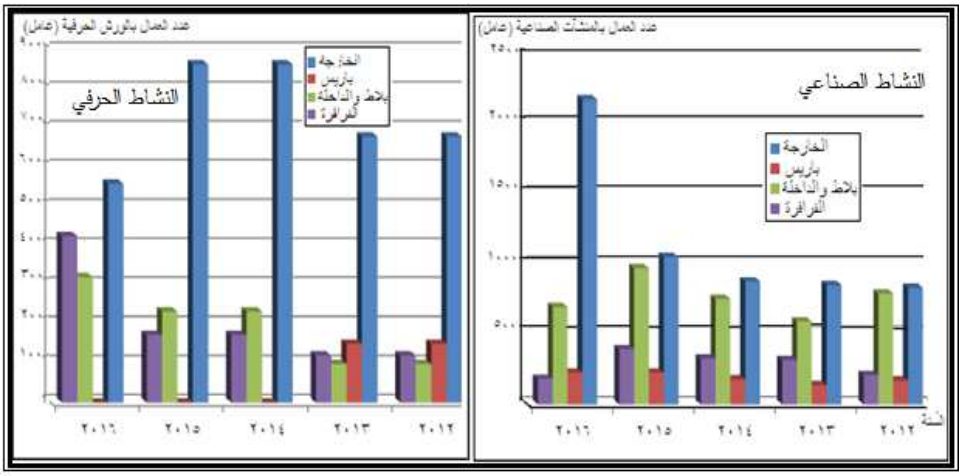

شكل(٣): تطور حجم العمالة بالنشاط الصناعي والحرفي بالوادي الجديد (٢٠١٢م : ٢٠١٦م).

- **بلغ المعدل السنوي لزيادة حجم العمالة بالمنشآت الصناعية والورش الحرفية خلال الفترة المذكورة ١٢,٨%، ٤,٩% بكل منهما على الترتيب، مما يدل على النمو المستمر؛ لانتشار التعليم الفني، وارتفاع أجور العاملين بالنشاط الصناعي عن نظيره في الزراعي (متوسط الأجور بقطاع الصناعة ٣٥٠٠ جنيه/شهر، في مقابل ٢٥٠٠جنيه/شهر بالقطاع الزراعي في نهاية عام ٢٠١٦م)؛ مما أدى لانصراف العديد من العمال عن العمل بالزراعة واتجاههم للأنشطة الصناعية والحرفية تحت وطأة العامل المادي.**
- **حقق مركز الخارجة نموًا في حجم العمالة الصناعية، سواء بالمنشآت أو بالورش، رغم تذبذب نسبة ما يحوزه من مجموع الأيدي العاملة بكل منهما، إلا أنه استحوذ على ما يتراوح بين ٤٠%: ٦٦% من العمالة بالمنشآت الصناعية، وبما يتراوح بين ٤٢%: ٦٥% من العمالة بالورش الحرفية؛ لعدة عوامل منها الموقع المتميز الذي يتيح له الارتباط بكافة المراكز، وقربه من وادي النيل، وتوفر مقومات التنمية الصناعية، من موارد زراعية ومعدنية وأيد عاملة، وسوق استهلاكي كبير.**
- **تذبذب منحنى العمالة بالمنشآت الصناعية بمركزي بلاط والداخلة ما بين الارتفاع والانخفاض، إلا أن منحنى العمالة بالورش الحرفية اتجه نحو التزايد النسبي، المشوب بقدر من الاستقرار؛ يعود ذلك لما شهدته أعداد المنشآت الصناعية والورش الحرفية من تذبذب.**
- **نتيجة لارتفاع ما يستحوذ عليه مركز الفرافرة من الورش الحرفية، وصلت عام ٢٠١٦م لثلث عددها بالمحافظة، قابل ذلك ارتفاع نصيبه من العمالة، فتزايد عدد العاملين به بالفترة المذكورة.**

٣- توزيع المنشآت الصناعية:

بلغ عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة ١٠٢٠ منشأة، لم يزد عدد الورش الحرفية بها عن ٩٧٦ ورشة حرفية، تعمل معظمها في مجال صناعة الأثاث، وصناعة السجاد والكليم، وصناعة الملابس، وتوضح بيانات الجدول (٣) والشكل (٤) التوزيع الجغرافي لكل من المنشآت الصناعية والورش الحرفية بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦، وذلك على النحو التالي:

جدول (٣): توزيع أحجام المنشآت الصناعية والورش الحرفية والعمالة بها بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م

المنشآت والورش			الخارجة	باريس	بلاط	الداخلة	الفرافرة	جملة المحافظة
المنشآت الصناعية	المنشآت	العدد	٦١٩	١١٩	٢٨	٢٠٨	٥٦	١٠٢٠
		%	٦٠,٦٨	١٠,٦٧	٢,٧٥	٢٠,٤	٥,٥	١٠٠
	العمالة	العدد	٢١٧٢	٢٢٦	٧٥	٦١٨	١٨٢	٣٢٧٣
		%	٦٦,٣٦	٦,٩١	٢,٢٩	١٨,٨٨	٥,٥٦	١٠٠
الورش الحرفية	المنشآت	العدد	٥١٥	صفر	٢٠	١٣٥	٣٠٦	٩٧٦
		%	٥٢,٧٧	صفر	٢,٠٥	١٣,٨٣	٣١,٣٥	١٠٠
	العمالة	العدد	٥٥٩	صفر	٢١	٢٩٩	٤٢٥	١٣٠٤
		%	٤٢,٨٦	صفر	١,٦١	٢٢,٩٢	٣٢,٦١	١٠٠
كثافة العمالة	عامل/منشأة		١,٤	٢,٧	٣,٢	٣,٢٥	٣,٢	٣,٥
	عامل/ورشة		١,١	صفر	١,٠٥	٢,٢	١,٣	١,١

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة.

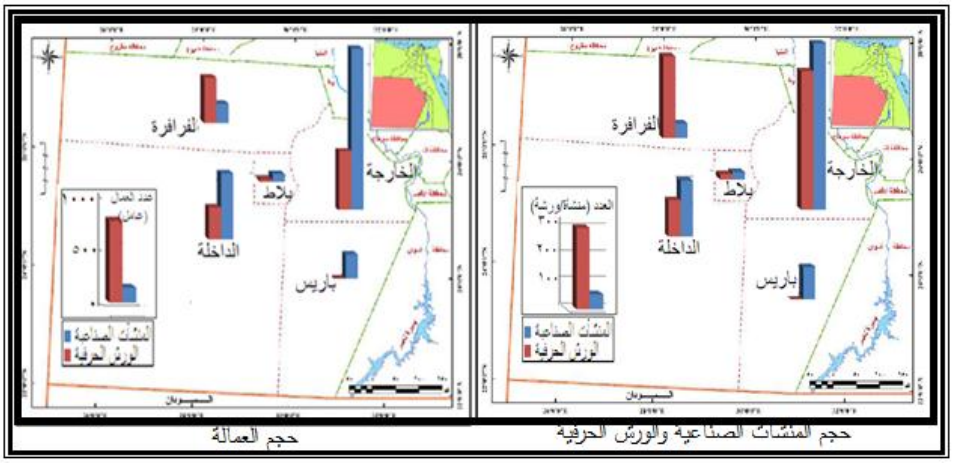

شكل (٤): توزيع المنشآت الصناعية والورش الحرفية، وحجم العمالة بهما بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

- بلغ حجم المنشآت الصناعية بالمحافظة ١٠٢٠منشأة، استحوذ الخارجة على٦٠,٧% منها، يليه الداخلة (٢٠,٤%)، ثم باريس (١٠,٧%)، والفرافرة (٥,٥%)، وأخيرًا بلاط ٢,٧٥% من جملتها.
- يستأثر مركز الخارجة على معظم الورش الحرفية (٥٢,٨%)،يليه الفرافرة (٣١,٣%)، ثم الداخلة (١٣،٨%)،، وبلاط (٢%)، في حين ينعدم تمامًا وجود الورش الحرفية بباريس.
- يعود استئثار الخارجة على العدد الأكبر من المنشآت الصناعية والورش الحرفية لعدة عوامل، منها أنه يمثل قاعدة المحافظة، مما جعله يحظى بمعظم الخدمات والمرافق، بجانب ارتباطه المباشر بوادي النيل بطريق (الخارجة-أسيوط)، مما ييسر له سبل الحصول على العمالة، وسبل تصريف السلع والمنتجات، وتتمثل مقومات الصناعة بمركز الداخلة فيما يمتلكه من موارد أرضية، زراعية وتعدينية، ويعود عدم انتشار الورش به إلى التوجه العام نحو الصناعات التحويلية، وتوجه نسبة كبيرة من الأيدي العاملة نحو امتهان الحرف الأولية، الزراعة والتعدين، والتي تدر قدرًا لا بأس به الدخل، ويعود انتشار الورش الحرفية بالفرافرة لقدم انتشار الأنشطة الحرفية به، وما تلقاه منتجات هذه الحرف من ثقة كبيرة ورواج بين السكان، وقد كان للموقع الهامشي لمركز باريس، واعتماده الكبير على مركز الخارجة في توفير احتياجاته، اضافة إلى هجرة العمالة منه نحو الخارجة حيث فرص التسويق الأعلى، والسوق الاستهلاكي الأكبر، أثره السيئ فانعدام نصيبه من الورش الحرفية بمحافظة الوادي الجديد.

- بلغ حجم العمالة بالمنشآت الصناعية ٣٢٧٣ عاملًا، وبالورش الحرفية ١٣٠٤ عاملًا، بنسبة ٧١,٥%، ٢٨,٥% من اجمالي حجم العمالة بالقطاع الصناعي بالمحافظة، لكل منهما على الترتيب؛ حيث يبدو واضحًا تفوق حجم العمالة بالمنشآت الصناعية عن نظيره بالورش الحرفية؛ مما يدل على ما تحققه التنمية الصناعية بالمحافظة من نمو مستمر، واتجاهها نحو التصنيع الميكانيكي، المعتمد على استخدام الوسائل التكنولوجية، بدلًا من التصنيع الأولي، المعتمد على النشاط الحرفي التقليدي.
- جاء الخارجة في الصدارة، في حجم العمالة، بنسبة ٥٩,٧%، فاستأثر بثلثي حجم العمالة بالمنشآت الصناعية، في حين بلغت نسبته من حجم العمالة بالورش الحرفية ما يزيد على الخُمْسَيْن، يليه الداخلة بخُمْس حجم العمالة الصناعية، ليحوز ١٨,٩%، ٢٢,٩% من عدد العاملين بالمنشآت الصناعية والورش الحرفية على الترتيب، ثم الفرافرة المرتبة الثالثة لارتفاع عدد الأيدي العاملة بالورش الحرفية به، الذي بلغ ٤٢٥ عاملًا، بنسبة تتجاوز ثلث عدد العاملين بالقطاع الصناعي الحرفي، ولم يزد نصيبه من الأيدي العاملة بالمنشآت الصناعية على١٨٢ عاملًا، بنسبة ٥,٦% من اجمالي عددها بالمحافظة، ولم يحظ باريس سوى بـ٤,٩% من الأيدي العاملة بالقطاع الصناعي، جاءت من العاملين بالمنشآت الصناعية، بل عددهم ٢٢٦ عاملًا، يمثلون ٦,٩% من عدد العمال بالمنشآت الصناعية بالمحافظة، ولانعدام وجود الورش الحرفية به، انعدم نصيبه من العاملين بها، بينما حلَّ بلاط في ذيل القائمة، فلم يحظ سوى بـ٢,١% من حجم العمالة بالقطاع الصناعي، فلم يزد عدد العاملين بالمنشآت الصناعية والورش الحرفية به عن ٧٥، ٢١ عاملًا، بنسبة ٢,٣%، ١,٦% من اجمالي عدد العاملين بالمحافظة.
- يرجع استئثار الخارجة بالنسبة الأكبر من حجم العمالة بالمحافظة لعدة أسباب، منها نصيبه الكبير من المنشآت الصناعية والورش الحرفية، الذي بلغ ٦٠,٧%،٥٢,٨% لكل منهما على الترتيب، بجانب كونه قاعدة المحافظة، والسوق الاستهلاكي الأكبر بها، بجانب ما يتمتع به من موارد تدعم قيام النشاط الصناعي وازدهاره، وقد جاء الداخلة في المرتبة الثانية؛ لما يمتلكه من موارد زراعية وتعدينية تسهم في تنميته، وموقعه الذي يتيح له الاتصال المباشر بمعظم مراكز المحافظة، في حين يعود تراجع مركز بلاط لعدة عوامل منها حداثة نشأته، وقربه من الداخلة، الذي يعتمد عليه في توفير احتياجاته، وصغر مساحته، التي لا تزيد نحو ٩,١% من اجمالي مساحة المحافظة، مما ترك أثرًا سلبيًا على ما يمتلكه من موارد أرضية ومقومات للنشاط الصناعي به، مقارنة بباقي المراكز.

- يوجد ارتباط كبير بين عدد الورش الحرفية والمنشآت الصناعية بالمحافظة، والعمالة بكل منهما، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٩٢، ٠,٩٧ لكل منهما على الترتيب، حيث يُلاحظ التقارب الشديد بين نسبة الورش الحرفية أو المنشآت الصناعية من جهة، وأعداد العاملين بكل منها من جهةٍ أخرى، وبصورة أكثر تقاربًا في حالة المنشآت الصناعية عنها في حالة الورش الحرفية بالمحافظة.
- بلغ المتوسط العمالة بالمنشآت الصناعية ٣,٢ عامل/منشأة ؛ مما يشير إلى أن معظم الصناعات القائمة بالمحافظة صناعات صغيرة ومتناهية الصغر، مما يجعلها ليست في حاجة سوى لتشغيل عدد قليل من العمال؛ مما يجعل دورها محدودًا في استيعاب العمالة والقضاء على مشكلة البطالة.
- شهد الخارجة والفرافرة زيادة بمتوسط العمالة بالمنشآت الصناعية عن نظيره بالمحافظة، ليبلغ٣,٥، ٣,٢٥ عامل/منشأة، بينما يتساوى بالداخلة مع نظيره بالمحافظة، في حين يأتي باريس وبلاط بمتوسط يقل عن نظيره بالمحافظة يبلغ ١,٤، ٢,٧ عامل/منشأة، بكل منهما على الترتيب.
- بلغ متوسط العمالة بالورش١,٣ عامل/ ورشة، بما يقل عن نظيره بالمنشآت الصناعية؛ فمعظمها ورش خاصة، تقوم على المجهود الفردي لصاحب العمل، الذي لا يحتاج الاستعانة بعمال، لمحدودية الطلب وضعف الاستهلاك، أو قد يحتاج لعامل واحد لمساعدته، وربما اعتمد على بعض العمال بصورة موسمية، بالأعياد والمناسبات، مما أكسبها طابع الفردية، وحد من دورها في استيعاب الأيدي العاملة.
- بلغ متوسط العمالة بالورش الحرفية ١,٣ عامل/ورشة، يرتفع بالداخلة والفرافرة إلى ٢,٢، ١,٤عامل/ورشة على الترتيب، ويقل بالخارجة وبلاط ليصل ١,١ ، ١,٠٥ عامل /ورشة على الترتيب.

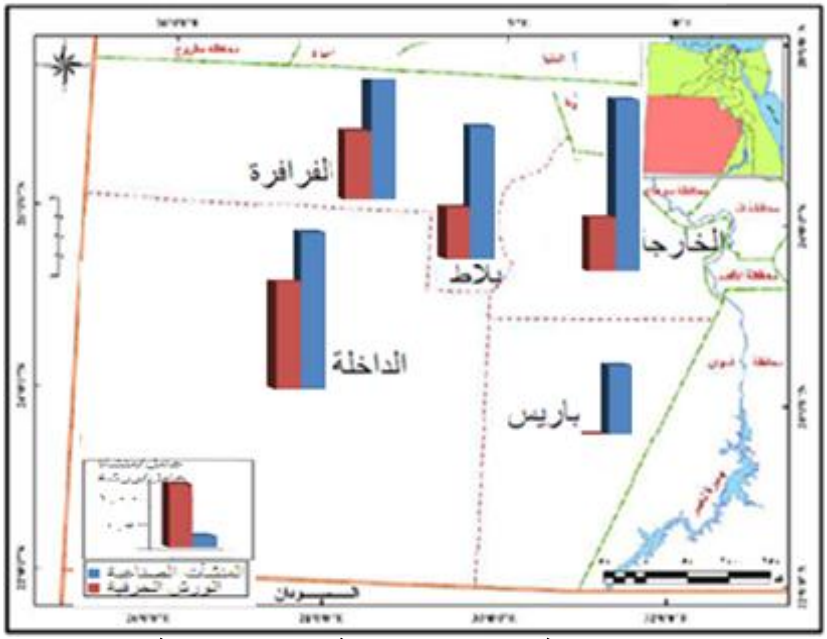

شكل (٥) توزيع متوسط حجم العمالة بالمنشآت الصناعية والورش الحرفية بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

٣- البناء الصناعي:

رغم صغر حجم المنشآت الصناعية بمحافظة الوادي الجديد، فإن البناء الصناعي متنوع، يشتمل على صناعات عديدة يوضحها الجدول (٤) الذي يتضح منه ما يلي:

جدول (٤): البناء الصناعي في محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

الصناعة	المنشآت الصناعية		الأيدي العاملة	
	العـــدد	%	العـــدد	%
الغذائية	١٢٥	١٢,٣٥	٨٦٢	٢٦,٣٤
الغزل والنسيج	٨	٠,٨٧	٢٤	٠,٧٣
الأثاث والأخشاب	٣٢٧	٣٣,٢٥	٩٧٦	٢٩,٨٢
الورق والطباعة	١٢	٠,٠٢	٢٦	٠,٧٩
الكيماوية	٥	٠,٠١	٣٠	٠,٩٢
مواد البناء	٢٩	٢,٨٤	١٣٩	٤,٢٤
المعدنية	٧٢	٧,٢٥	١٣٩	٤,٢٤
أخرى	٤٤٢	٤٣,٤١	١٠٧٧	٣٢,٩٢
الجملة	١٠٢٠	١٠٠	٣٢٧٣	١٠٠

المصدر: اعتمادًا على محافظة الوادي الجديد، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة.

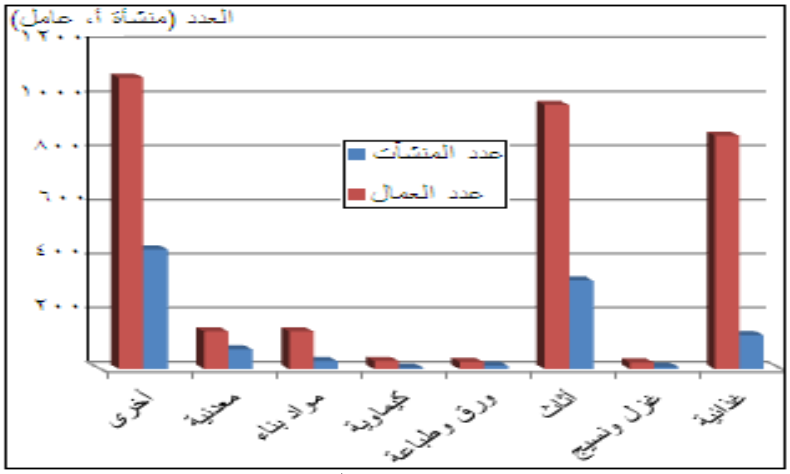

شكل (٦): البناء الصناعي في محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

- جاءت صناعة الأخشاب والأثاث في المرتبة الأولى ، لتحتل الصدارة، سواء في عدد المنشآت أو في حجم العمالة، بنسبة٣٣,٢٥%، ٢٩,٨٢% مما تحوزه المحافظة منهما على الترتيب، تليها الصناعات الغذائية، بنسبة ١٢,٣٥% من المنشآت، وما يزيد على الربع من حجم العمالة (٣٦,٣٤%) بالمحافظة،؛ حيث بدأت هاتان الصناعتان في مرحلة مبكرة نسبيًا، بمطلع العقد السابع من القرن العشرين، مما انعكس على نسبة ما تحوزه هاتان الصناعتان من المنشآت الصناعية والعمالة بالمحافظة، فقد حازتا ٤٥,٦%، ٥٦,١٦% من عدد المنشآت الصناعية وحجم الأيدي العاملة.
- حازت الصناعات المعدنية الأساسية على ٧,٢٥% من المنشآت الصناعية، ٤,٢٤% من حجم العمالة بالمحافظة، يليها في المرتبة الرابعة صناعة مواد البناء، التي تستأثر بـ ٢,٨٤% من عدد المنشآت الصناعية، وما يقارب ضعف هذه النسبة من العمالة (٤,٢%)، تليها صناعة الغزل والنسيج، ثم صناعة الورق ومنتجاته، ثم الصناعات الكيماوية.
- بلغ متوسط العمالة بالمنشآت الصناعية بالمحافظة٣,٢ عامل/منشأة، لتزيد بالصناعات الغذائية(٦,٩عامل/منشأة)، والكيماوية(٦عامل/منشأة)، ومواد البناء(٤,٨ عامل/منشأة)؛ مما يعني أن هذه الصناعات تعد كثيفة العمالة نسبيًا، لذا يجب الاهتمام بها وتنميتها، لتستوعب عدد أكبر من العمالة، مقارنة بالصناعات الأخرى التي جاء متوسط حجم العمالة بها أقل من نظيره بالمحافظة، وتمثلها صناعة الغزل والنسيج (٣عامل/منشأة)، والخشب والأثاث (٣عامل/منشأة)، والصناعات المعدنية (١,٩ عامل/منشأة)، والتي تعد من الصناعات قليلة العمالة، لاعتمادها على القوى المحركة الميكانيكية، وان كان ذلك لا ينفي الاهتمام بها، لتوفير ما تحتاجه المحافظة من منتجاتها، وتصدير

الفائض منها إلى الأسواق الاستهلاكية، بما يدعم الميزان التجاري، ويحقق الرفاهية لأبناء المحافظة.

٤- خصائص النشاط الصـــناعي:

يُقصد بخصائص النشاط الصناعي مجموعة المؤشرات الاحصائية، التي تستخدم لتقييم الاقليم، ومعرفة مدى ملاءمته لقيام النشاط الصناعي (مصطفى سعد عبدالله، ٢٠٠٥م، ص١٤٢)، وتتعدد خصائص النشاط الصناعي بمحافظة الوادي الجديد، حيث يشتمل على ما يلي:

- حجم الصناعة:

يهدف القياس الكمي لحجم الصناعة لتوضيح أهمية وحجم الصناعة، ليسهل عقد المقارنة بين المناطق والأقاليم المختلفة في هذا الشأن (محمود محمد سيف، ١٩٨٥م، ص٣١١)،ولقياس حجم الصناعة تم الاعتماد على ثلاثة معايير أساسية، هي عدد المنشآت الصناعية، وعدد الأيدي العاملة بالنشاط الصناعي، وحجم الطاقة الكهربية المستهلكة في النشاط الصناعي، وذلك لسهولة الحصول على تلك المعايير على مستوى الوحدات الادارية بمحافظة الوادي الجديد، وهو ما يتضح من بيانات الجدول (٥).

جدول (٥): حجم الصناعة بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م [١].

المراكز	عدد عمال الصناعة (من) / الرقم القياسي ×١٠٠	عدد المنشآت الصناعية (ص) / الرقم القياسي ×١٠٠	كمية الكهرباء المستهلكة (ع) / الرقم القياسي ×١٠٠	حجم الصناعة (س+ص+ع)/٣	الفئة
الخارجة	٢١٨,٢	٣٣٢,٨	٢٣٤,٥	٢٦١,٨	الرابعة
باريس	٧,١	٣٥,٦	١٦٠,٨	٦٧,٨	السادسة
بلاط	٩٨,٣	١٢,٤	٤٢,٦	٥١,١	السادسة
الداخلة	١٧٦,٢	٩٤,٤	٢١٤,٢	١٦١,٦	الخامسة
الفرافرة	١,٥	٢٧,٨	٤٧,٦	٢٥,٦	السابعة

المصدر: الجداول(٤٣، ٤٤)، شركة كهرباء مصر الوسطى، قطاع كهرباء الوادي الجديد، ادارة الشئون التجارية، بيانات غير منشورة.

جاءت مراكز المحافظة في أربعة فئات لحجم الصناعة، واحتل الخارجة موقع الصدارة ليحلَّ بالفئة الرابعة، بحجم صناعة ٢٦١,٨، مما يدل على تفوقه في النشاط الصناعي، لوجود العدد الأكبر من المنشآت الصناعية وتركز أهم الصناعات به، ووجود سوق استهلاكي كبير، وتوفر العمالة، يليه الداخلة بالفئة الخامسة، لما يتمتع به موارد أرضية، زراعية ومعدنية، تدعم الصناعة، و حيازته لخمسي عدد سكان المحافظة، وقربه من مركز بلاط، مما يعني توفر سوق استهلاكي يماثل نظيره بالخارجة، ويحلَّ باريس وبلاط بالمرتبتين الرابعة

١ - الرقم القياسي=(جملة البيان/ عدد مراكز المحافظة)، للمزيد أنظر: (محمد خميس الزوكة، ١٩٨٥م، ص٢٥)، (محمود محمد سيف،١٩٨٥م، ص٣١٠)، (محمد الفتحي بكير، ٢٠١١م، ص٢٢٦).

والخامسة، فقد جاءا في الفئة السادسة، بحجم صناعة ٦٧,٨ ، ٥١,١ لكل منهما على الترتيب، تلاهما الفرافرة، بحجم صناعة ٢٥,٦، مما يؤكد ضعف الصناعة به، لاهتمام الدولة بتنمية القطاع الزراعي، بجانب عدم وجود صناعات كبيرة، ذات أهمية، واقتصار النشاط الصناعي على بعض الصناعات الاستهلاكية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

- معامل الأهمية النسبية:

يتم من خلاله التعرف على درجة النشاط الصناعي وقياسه، وفيما يتعلق بقياس قيمته بمراكز محافظة الوادي الجديد، فهذا ما توضحه بيانات كل من الجدول (٦).

جدول (٦): معامل الأهمية النسبية للصناعة بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م[١].

المراكز	عدد عمال الصناعة	عدد المنشآت الصناعية	معامل التوطن الصناعي
الخارجة	٢١٧٢	٦١٩	١,١٤
باريس	٢٢٦	١١٩	٠,٦٢
بلاط	٧٥	٢٨	٠,٨٣
الداخلة	٦١٨	٢٠٨	٠,٩٧
الفرافرة	١٨٢	٥٦	١,٠٣
جملة المحافظة	٣٢٧٣	١٠٢٠	---

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجدول (٤٢،٤٣).

جاء الخارجة ثم الفرافرة في موقع الصدارة في الأهمية الصناعية، ليزيد معامل الأهمية النسبية بهما عن (١) لأهمية موقع الخارجة كقاعدة للمحافظة ؛ مما ساهم في تركز العديد من الأنشطة الصناعية به، وارتباطه بوادي النيل بطريق (الخارجة- أسيوط)، الذي يسر له الاتصال بأسواق التصريف والاستهلاك، ولقرب الفرافرة من القاهرة الكبرى، عبر طريق الواحات البحرية، وقدم العمران به، وقد حلَّ الداخلة في المرتبة الثالثة ليمثل منفردًا المركز الوحيد الذي تتعادل فيه أهمية النشاط الصناعي مع غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لاسيما الزراعة والتعدين، يعود ذلك إلى ما يتمتع به المركز من موارد أرضية واقتصادية، بجانب قِدم حركة التعمير والتنمية به،

١- معامل الأهمية النسبية = (عدد عمال الصناعة بالمركز / عدد عمال الصناعة بالمحافظة) / (عدد المنشآت الصناعية بالمركز / عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة) ، - للمزيد أنظر (محمد خميس الزوكة،١٩٨٥م، ص ٢٣)

وتوفر سوق استهلاكي كبير، يضم نحو خمسي الحجم الديموغرافي للمحافظة.

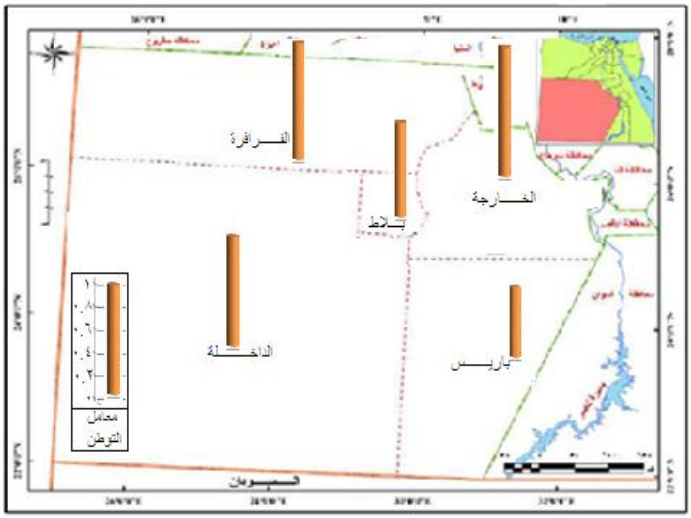

شكل (٧): معامل الأهمية النسبية للصناعة بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

من بيانات الجدول(٦) والشكل (٧) يتضح أن مركزا باريس وبلاط يعدان من المناطق التي لا يتوطن بها النشاط الصناعي، نتيجة للتطرف الموقعي للأول، وحداثة النشأة للثاني، وضعف السوق الاستهلاكي وانخفاض عدد السكان بكل منهما.

- كثافة الصناعة:

تعد كثافة الصناعة احدى المقاييس المهمة، التي تُستخدم لتوضيح مدى أهمية قطاع الأنشطة الصناعية في المساهمة في اقتصاديات الاقليم محل الدراسة، حركة التنمية الشاملة به، وتوضح بيانات كل من الجدول والشكل التاليين قيمة كثافة الصناعة وفئتها بكل مركز من مراكز محافظة الوادي الجديد

جدول (٧): كثافة الصناعة بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

الفئة	كثافة الصناعة (س+ص+ع)/٣	الكهرباء المستهلكة بالصناعة ١٠٠ / عدد السكان ٠,٣ (ع)	عدد عمال الصناعة ١٠٠ / عدد السكان ٠,٠١ (ص)	عدد عمال الصناعة ١٠٠ / عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي ٠,٢٥ (س)	
الرابعة	١٣٨,٩	١٦٣,٢٤	١٤٥,٣٧	١٠٧,٩٨	الخارجة
الثامنة	٣٦,٧	٦٥,٥٣	٢٨,٢	١٦,٥٢	باريس
السابعة	٦٢,٨	٨١,٧٢	٧٧,٨٣	٢٨,٧٦	بلاط
السابعة	٥٦,١	٥٦,٦	٧٧,٧	٣٤,٠٥	الداخلة
العاشرة	٨,٢	٢٠,٣	٣,٥٨	٠,٨٢	الفرافرة

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مركز المعلومات، مديرية القوى العاملة، بيانات غير منشورة.

من بيانات الجدول (٧)، تتضح عدة حقائق أهمها:

- **يأتي الخارجة في صدارة مراكز المحافظة في كثافة الصناعة بقيمة ١٣٨,٩، وبذلك يحل في الفئة الرابعة، مما يؤكد أهمية الصناعة بين الأنشطة الاقتصادية به، فتتوطن به العديد من الصناعات المهمة، ذات التأثير المباشر في التنمية الاقتصادية.**
- **جاء كل من بلاط والداخلة، في الفئة السابعة، فوصلت كثافة الصناعة بهما ٦٢,٨، ٥٦,١ على الترتيب، حيث لعب الموقع المتوسط وزيادة عدد السكان، وكذلك سهولة اتصالهما بباقي مراكز المحافظة دورًا مهمًا في احتلالهما تلك المرتبة.**
- **حلَّ باريس في مرتبة متأخرة، يليه الفرافرة في ذيل القائمة، بالفئتين الثامنة والعاشرة على الترتيب؛ مما يدل على ضعف عوامل قيام النشاط الصناعي وضعف توطنه بهما، وحاجتهما لنظرة تنموية واعية من قبل الدولة والجهات المعنية بذلك.**

ثانيًا: مشكلات التنمية الصناعية

على الرغم مما يسهم به القطاع الصناعي، بمنطقة الدراسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، فإنه يعاني من عدة مشكلات، تعوق مسيرته، تلك العقبات التي يجب النظر إليها بعين الاعتبار؛ لرصدها، وتتبعها، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لها؛ وذلك من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من هذا القطاع التنموي المهم، حيث يمكن عرض أهم المشكلات التي تعوق التنمية الصناعية فيما يلي:

١- **مشكلات تتعلق برجال الصناعة أنفسهم: يعمل رجال الصناعة والمستثمرون، أحيانًا، على إعاقة النشاط الصناعي؛ يرجع ذلك لبعض السلوكيات التي ينتهجونها، رغبةً منهم في تحقيق الكسب السريع، أو نتيجةً لنقص خبراتهم وضعف اهتمامهم بتنمية القطاع الصناعي وتطويره، ومن أهم تلك السلوكيات الخاطئة حب تملك الأراضي، لا لإقامة نشاط صناعي، وانما للمتاجرة بها وتحقيق مكاسب مادية سريعة، دون ترسيخ لفكرة البدء في بناء منشآت صناعية، كذلك**

فإن نقص الخبرة والدراية الكافية لدى البعض فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية المقدمة منهم، يمثل مشكلة أخرى، حيث يرتكز الجانب الاستثماري لديهم على مصدر التمويل فقط، دون توجيه الاهتمام إلى بقية الجوانب الاستثمارية، الادارية منها والتنظيمية وكيفية توفير مقومات الانتاج الصناعي، اضافة لما يعنيه الكثير من المستثمرين والقائمين على النشاط الصناعي بمنطقة الدراسة من ضعف قدراتهم في ايجاد، والبحث عن، وفتح منافذ لتوزيع وبيع منتجاتهم، وضعف خبراتهم التسويقية؛ مما يتسبب في محدودية القدرة على تصريف المنتجات، ويهدد بقاء واستمرارية النشاط الصناعي القائم، كذلك فإن عدم إلمام المستثمرين بمجموعة الشروط القياسية، الواجب توفرها في منتجاتهم، يؤثر بشكل سلبي على جودة المنتج، ويحول دون قدرته على المنافسة، ويحد من فرص تسويقه، كذلك فإن قلة وضعف اهتمام رجال الصناعة بالاشتراك في المعارض؛ يحول دون معرفتهم بأساليب تطوير النشاط الصناعي، ويقف حجر عثرة أمام خلق فرص تسويقية أفضل لمنتجاتهم.

٢- مشكلات تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية: تتسبب المشكلات الإدارية الحكومية في إعاقة النشاط

الصناعي، والحد من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية بمنطقة الدراسة، ومن أهمها عدم توفر الخدمات ومرافق البنية الأساسية، اللازمة لقيام النشاط الصناعي، حيث اتضح من خلال الدراسة الميدانية انعدام وجود شبكات المياه والصرف الصحي بمعظم جهات منطقة الدراسة، واقتصارها على المناطق الحضرية، كذلك يتضح القصور في مد شبكات الطرق والكهرباء والمياه، والتي لم تزد نسبة توفرها بالمنطقة الصناعية بالخارجة عن٦٥% لكل من هذه الشبكات على حدة، في حين شهد قطاعي الطرق والاتصالات قصورًا بلغت نسبته نحو١٠%،٤٠% لكل منهما على الترتيب، بالمنطقة الصناعية بالداخلة.

صورة (١): تدهور الطريق المؤدي إلى المنطقة الصناعية بالخارجة.

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٦م، واتجاه النظر ناحية الشمال الغربي.

وفي ظل هذا القصور الواضح في تقديم الخدمات، وانشاء شبكات المرافق اللازمة لقيام النشاط الصناعي، لم تزد نسبة المساحات التي تم ترفيقها عن ٣٥,٧٢% ، ٥٦,٧٨% من المساحة الكلية للمناطق الصناعية بكل من الخارجة

والداخلة على الترتيب؛ مما يعكس مدى التردي في مستوى الخدمات والمرافق المتاحة بهما، وهو ما يمثل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق تنمية صناعية حقيقية بمنطقة الدراسة. كذلك فإن من أهم المشكلات الإدارية كثرة أعطال الكهرباء والمياه بالمناطق الصناعية، حيث اتضح من خلال الدراسة الميدانية وجود انقطاع في التيار الكهربي يصل إلى ٣:٢ مرات/أسبوع، بمتوسط ٣٥:٢٠ دقيقة في كل مرة، مما يؤثر سلبًا على العمليات الانتاجية، نتيجة توقف العمل واهدار الوقت، والحاجة لإعادة تشغيل الماكينات بعد توقفها؛ مما يحد من جودتها وكفاءتها، ويزيد من فرص تعرضها للأعطال، أضافةً إلى القصور والضعف الذي تعانيه الاعتمادات المالية المخصصة لتنمية المناطق الصناعية، التي يتم تخصيصها من الموازنة العامة للدولة، مما يؤثر سلبًا على حركة انشاء تلك المناطق وتنفيذ أعمال ترفيقها، حيث لم تزد الاعتمادات المالية المخصصة لتطوير المناطق الصناعية وترفيقها ومد شبكات البنية الأساسية لها عن ١٧٤,٥٥ مليون جنيه، تم انفاق ١١٤,٥٥ مليون جنيه منها حتى نهاية عام ٢٠١٦م، بما يمثل ٦٥,٦٣% مما تم تخصيصه لها، في حين أن المساحات التي تم ترفيقها لا تزيد عن ٤٠,٦٦% فقط من المساحة الكلية، المخصصة لإقامة المناطق الصناعية بالخارجة والداخلة، كذلك فإن صعوبة وتعقيد الاجراءات البنكية، الخاصة بالإقراض والتمويل، وارتفاع قيمة الفائدة، التي تجاوزت نسبتها ١٠%: ١٣%، يحدان القدرة على تمويل المشروعات الصناعية، ويحدان من قدرة المستثمرين على تنمية وتطوير القطاع الصناعي، وتمثل البيروقراطية التي يعانيها القطاع الحكومي، وما يتبعها من اجراءات استخراج التراخيص المطلوبة مشكلة تعوق تحقيق التنمية الصناعية، فبالرغم مما قامت به المحافظة عن طريق مكتب الاستثمار من تسهيلات في استخراج الأوراق المطلوبة لقيام المنشآت الصناعية، إلا أن تعقد الاجراءات القانونية، والحاجة لاستخراج التراخيص من أكثر من جهة أعاقا تطوير القطاع الصناعي، وقدرته على جذب الاستثمارات، خاصة مع ضعف الخبرات الموجودة، وعدم قدرة العاملين بمكتب الاستثمار بالمحافظة على تقديم خريطة استثمارية واضحة لها؛ لضعف الدراسات وقلتها؛ مما يشكل عائقًا أمام حركة الاستثمار الصناعي، ويحد من الخيارات المتاحة أمام المستثمرين، ويدفعهم لتجنب إلقاء أموالهم في نشاط، يبدو غير واضح المعالم، وغير مضمون النتائج، وأخيرًا فإن من أهم معوقات التنمية الصناعية تتمثل في عدم توفر الدعاية الاعلامية، اللازمة والكافية، لجذب المزيد من الاستثمارات الصناعية، وعدم قيام المحافظة بتنظيم ندوات وعقد مؤتمرات، يتم من خلالها توضيح ما تتمتع به من مقومات، تساهم في قيام نشاط صناعي قوي، بما يؤدي لجذب المزيد من الاستثمارات.

٣- مشكلات بيئية: تتمثل فيما تُلقي به المنشآت الصناعية من مخلفات، وما تحدثه من ضوضاء؛ تعمل بدورها على تلوث المحيط البيئي، وعلى الرغم من أن منطقة

الدراسة تعد من الأقاليم شبه الخالية من وجود الملوثات الصناعية، أو الانبعاثات الغازية؛ لمحدودية النشاط الصناعي القائم بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الملوثات الغازية، الناتجة من أدخنة المصانع، وما يصاحب بعض الصناعات من تلوث بيئي، مثل صناعة الطوب، اضافة إلى ما تلقي به المصانع من مخلفات تنصرف إلى شبكة الصرف الصحي، التي تلقي بمخلفاتها في المصارف الزراعية، التي يتم استخدام بعض مياهها لري الأراضي الزراعية، مما يعمل على تلوث المحاصيل والحاق الأذى بصحة المواطنين، كذلك اتضح من خلال الدراسة الميدانية وجود العديد من المخالفات التي تتعلق ببيئة العمل في العديد من المنشآت الصناعية، مثل عدم وجود سجل بيئي للمنشأة وعدم وجود مهمات وقاية للعاملين، وندرة وجود طفايات الحريق، وفي حالة وجودها فإنها تكون غالبًا فارغة أو غير صالحة للاستخدام، أضافة للتلوث السمعي والضوضاء الناتجة عن وجود العديد من الورش داخل نطاق التجمعات السكنية، وقد تم اجراء قياسات الضوضاء وقياس الأتربة المستنشقة بمطحن الخارجة فاتضح عدم مطابقتها للحدود المسموح بها، فقد وصلت درجة الضوضاء ٩٠ ديسيبل، وبلغ حجم الأتربة المستنشقة به نحو ٦ ملليجرام/م^{٣}، وهو ما يزيد عن الحدود الصحية المسموح بها؛ مما حدا بالجهات المسئولة لإغلاقه، حتى يتم توفيق أوضاعه البيئية (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٠٧م، ص١٣٥)، كذلك التلوث البيئي الناتج عن نقل المخلفات الصلبة إلى المقالب العمومية، مما يعمل على انتشار العديد من الحشرات والهوام الضارة بالبيئة، كذلك ما تقوم به بعض المنشآت من صرف مياه الصرف الصناعي بالبرك والمصارف، وأحيانًا بمناطق قريبة من الطرق والمناطق العمرانية، كما هو الحال بمنطقة موط بالداخلة والفرافرة؛ مما ينتج عنه قدر كبير من الملوثات والآثار البيئية الضارة، التي تزيد من انتشار الأمراض؛ نتيجة لتأثيرها السلبي على صحة الانسان، وبالتالي فهي تعد من المشكلات الرئيسية التي تعوق من فرص التنمية الصناعية بالمحافظة.

٤- مشكلات تتعلق بالمشروعات الصناعية الصغيرة: تعد المشروعات الصناعية الصغيرة احدى الوسائل المهمة والأساليب الناجحة في تحقيق التنمية الصناعية بمنطقة الدراسة، لما تساهم به في توفير فرص العمل والقضاء على مشكلة البطالة، اضافة لكونها، صناعات صديقة للبيئة، ولا تسبب تلوثًا بيئيًا يُذكر، مقارنة بغيرها من الصناعات الكبيرة، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض المشكلات، التي تحول دون مساهمتها بحظ وافر في تحقيق التنمية الاقتصادية، تأتي على قمة هذه المشكلات الافتقار لوجود جهاز حكومي، يتولى مهمة الاشراف التام على المشروعات الصناعية الصغيرة، ويعمل على تنميتها، وتوفير فرص تسويقية لمنتجاتها، والافتقار إلى وجود احصائيات دقيقة عنها، يتم اصدارها بشكل دوري، حيث تكاد تنعدم الدقة والصدق فيما يصدر عن الجهات الحكومية

من بيانات وتقارير تتعلق بالمنشآت الصناعية الصغيرة، مما يحد من القدرة على دراسة هذا القطاع وتقييمه بشكل صحيح، إضافة لعدم وجود رغبة صادقة من أصحاب هذه المشروعات في تنمية منتجاتهم، أملًا في تحقيق الجودة والمواصفات القياسية لها، نتيجةً لعدم معرفتهم، وقصور الأجهزة الحكومية في توجيههم، مما يعوق، بل ويحد، من وجود فرص تسويقية أفضل لهذه المنتجات، ليس ذلك فحسب، بل ان التمويل يعد أيضًا من أهم المشكلات التي تعوق تنمية قطاع الصناعات الصغيرة بمنطقة الدراسة، يبدو ذلك من خلال الافتقار إلى، وعدم وجود، وسائل ميسرة من قبل الجهاز الحكومي، لإقراض أصحاب هذه المشروعات، دون اللجوء للإجراءات البنكية المعقدة، ذات الفوائد المرتفعة، التي يعجز الكثير من رجال الصناعات الصغيرة عن تسديدها، اضافة لما تقوم به البنوك من التعسف في طلب العديد من الضمانات، التي تحتاجها؛ لمنح القروض لأصحاب هذه المشروعات؛ مما يحول دون قدرتهم على تنمية وتطوير هذا القطاع.

٥- مشكلات تتعلق بالعمالة: وتعاني الأيدي العاملة بالقطاع الصناعي العديد من المشكلات، منها قصور التعليم الفني، حيث اتضح من خلال الدراسة الميدانية اللامبالاة وعدم الاهتمام من قبل القائمين على التعليم الفني بإعداد كوادر فنية، تساهم في دفع حركة التنمية الصناعية بالمحافظة، معللين ذلك بالقصور في الموارد والامكانيات، بالاضافة لما يتسم به الطلاب من الاهمال الشديد في الحضور والتغيب المتكرر وعدم الانتظام في الدراسة، تحت مظلة الغفلة التامة من المسئولين، حيث يفضل الطلاب التغيب عن الدراسة لمزاولة مهن حرفية أو الالتحاق بقطاع البناء بمناطق التعمير الجديدة، لتحقيق ربح مادي، في ظل تواطؤ العديد من المسئولين عن التعليم الفني وتدخلهم لتقليل نسب غياب الطلاب، حتى لا يتسبب ذلك بإلحاق الأذى بهم أو فصلهم من الدراسة، يضاف لذلك أن معظم الأيدي العاملة هي عبارة عن عمالة غير ماهرة، وغير مدربة؛ لعدم اهتمام أصحاب العمل بتدريبهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتنمية قدراتهم المهنية، مما نتج عنه أن معظم الصناعات صناعات حرفية صغيرة، تعتمد على الأيدي العاملة أكثر من اعتمادها على الآلات؛ مما ساهم في ضعف وتراجع القطاع الصناعي بمنطقة الدراسة، كذلك فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن الأيدي العاملة بمنطقة الدراسة تعاني من العديد من المشكلات الخاصة، منها عدم اهتمام الكثير من المنشآت الصناعية بالتأمين على العاملين بها، وافتقار العمال إلى وجود تأمين اجتماعي لهم، وعدم وجود تأمين صحي لعلاجهم، وضعف ما يصرف لهم من بدلات ضد مخاطر العمل، بما لا يتناسب والمخاطر التي يتعرضون لها، وما قد يلحق بهم من اصابات، بالاضافة للقصور في توفير المهام الصناعية ووسائل الوقاية الخاصة بهم، مما يتسبب في زيادة تعرضهم للأخطار واصابات العمل، لا سيما الأمراض الناتجة عن انتشار الغبار والأتربة في بيئة

العمل ، بجانب معاناتهم الشديدة من ضعف العائد المالي والأجور التي يتقاضونها، حيث تتراوح مرتباتهم الشهرية بين ١٥٠٠:٣٢٠٠ جنيه، هذا في الوقت الذي يوجد قطاع كبير منهم لا يزال يعمل بنظام السركي(اليومية)، وصلت نسبته إلى ٣٤% من اجمالي المبحوثين، حيث يتراوح أجرهم اليومي بين ٦٠:١٠٠ جنيهًا، بمتوسط شهري يتراوح بين ١٥٠٠:٢٥٠٠ جنيهًا؛ حيث يتوقف الأجر على مدى التخصص والمهارة في القيام بالعمل، ونظرًا لأن معظم العاملين لا يقطنون بالمناطق الحضرية، حيث توجد المنشآت الصناعية، فإنهم يقومون برحلة عمل يومية، تتراوح ما بين(١,٥ : ٥٠ كم)، للعاملين بمجمع التمور بالخارجة، منهم ١٥,٥% تقل رحلة عملهم عن ٥كم، ونحو ١١,٥% تتراوح رحلة عملهم بين ٥:١٥ كم، في حين تصل نسبة من تتراوح رحلة عملهم بين ١٥:٣٠كم إلى ٢٧%، ومن تصل رحلة عملهم بين٣٠:٥٠ كم إلى ٣٦,٥%، في الوقت الذي يعاني فيه ٩,٥% من المبحوثين من رحلة عمل طويلة تتجاوز ٥٠كم،وهم القاطنين بقرى فلسطين وصنعاء وبغداد وباريس بجنوب الخارجة، حيث يؤثر طول رحلة العمل على تعريفة الأجرة التي تتراوح بين ١:٧ جنيهات لقاطني الخارجة (٣% من المبحوثين) والمناطق القريبة منها حتى قرى الشركة ١٧ شمالًا وقرى جناح٢ جنوبًا، والتي تتضمن نسبة ٥١% من جملة المبحوثين، و١٠جنيهات للجهات البعيدة عن الخارجة، التي تتمثل في قرى المنيرة شمالًا، وقرى ناصر الثورة وجناح٧ وصنعاء وفلسطين، بما يمثل نسبة ٣٥,٥% من المبحوثين، و١٥ جنيهًا للقاطنين بكل من بغداد وباريس والمكس القبلي، والذين يمثلون نسبة ٩,٥% من جملة المبحوثين بالمجمع.

وتتعرض الصناعة بالمحافظة للعديد من المشكلات، التي تعوق تنميتها، تأتي في صدارتها مشكلة التذبذب في أسعار المواد الخام، واعتراض الكثير من المزارعين على نظام التعاقد المعمول به، حيث يرون فيه تقييدًا لحريتهم في بيع منتجاتهم بأسعار أعلى، وارتفاع أسعار مصادر الطاقة، خاصة الكهرباء، والارتفاع الذي لحق بتكاليف نقل الخامات والمنتجات ؛ الذي صاحب ارتفاع أسعار الوقود، مما يمثل تكاليف اضافية، تُضاف لسعر المنتج، وتعمل على تقليل هامش الربح للمنتجين، ويقلل من فرص منافسة المنتجات لنظيرتها التي يتم انتاجها قرب الأسواق، مما يقلل من تكاليف النقل المتعلقة بها.

ثالثًا: محاور التنمية الصناعية.

اتخذت التنمية الصناعية اتجاهين؛ يهدف احداهما إلى دعم كل من الصناعات الكبيرة والمتوسطة، بينما يسلك الآخر أدد تنمية كل من الصناعات الصغيرة والحرفية، وهذا ما ستتناوله الدراسة بالتفصيل.

١- المناطق الصناعية:

تعرف الأمم المتحدة المنطقة الصناعية بأنها: "مساحة من الأرض، تقع بالنسيج الحضري للمدن، تخصص للصناعات" (United Nations, 1978, p.6)، ويعرفها بيل بـ"مواقع، يتم ادخال التحسينات لها؛ لتشكل مُحفِّزًا لإنشاء الصناعات، وتقتصر الخدمات بها على تحديد الأراضي، للمشروعات الصناعية، بتخصيص مساحة من الأرض لكل مشروع، ومد الطرق، والخدمات ومرافق البنية الأساسية، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من كافة الأنواع والأحجام (Bale, 1974, p.32)، وقد قامت المحافظة بإنشاء منطقتين صناعيتين، دعمًا للتنمية الصناعية، وتم تخصيص الأراضي للمستثمرين بأسعار رمزية، مع توفير العديد من الخدمات ومرافق البنية الأساسية اللازمة لها، وهما كما يلي:

أ- المنطقة الصناعية الأولى بالخارجة: تم انشاؤها عام ١٩٩٦م، وقامت هيئة التنمية الصناعية بدعم البنية الأساسية لها بمقدار ثلاثة ملايين جنيه، كمرحلة أولى لتطويرها، وقد أُقيمت على مساحة ١٨٠فدانًا، وتم تقسيمها إلى ٧ خلايا نوعية، كل خلية منها تختص بنشاط معين كما يلي:

جدول(٨):الخلايا والأنشطة الصناعية القائمة بها بالمنطقة الصناعية بالخارجة.

الخـــلايا	النشاط الصناعي القائم
الأولى (أ)	تعدينية/ كيماوية/ خدمية.
الثانية (ب)	الغـــذائية
الثالثة (جـ)	معدنية/ غذائية/ خشبية
الرابعة (د)	كيماوية/ صناعات صغيرة/ صناعات متناهية الصغر
الخامسة(هـ)	الكيمـــاوية
السادسة (و)	التعـــدينية
الخلية الســابعة (ز)	كيماوية/ تعدينية/ جلدية/ نسيجية/ خشبية/ معدنية/ هندسية/ أعلاف

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

وبلغ عدد المشروعات القائمة بالمنطقة ٢٤ مشروعًا منتجًا، والمشروعات التي لاتزال تحت الانشاء ١٥ مشروعًا، وذلك كما يلي.

جدول(٩): المشروعات بالمنطقة الصناعية بالخارجة، طبقًا للقطاعات والموقف التنفيذي لها.

القطاعات الصناعية	عدد المنشآت، طبقا للموقف التنفيذي لها			
	منتج		غير منتج	
	العدد	%	العدد	%
التعدينية.	١	٤,١٧	٠	٠
الكيماوية.	٧	٢٩,٢	٠	٠
الهندسية.	٢	٨,٣٣	٠	٠
المعدنية.	٢	٨,٣٣	١	٦,٦٧
الغذائية.	١١	٤٥,٨	١٤	٩٣,٣٣
الخشبية.	١	٤,١٧	٠	٠
الإجمـــــــالي	٢٤	١٠٠	١٥	١٠٠

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

يتضح استحواذ الصناعات الغذائية على معظم المشروعات بالمنطقة الصناعية، بما يقارب نصف عدد منشآتها، بواقع ١١ منشأة، خاصة بتعبئة وتغليف التمور، بينما يتمثل نشاط باقي المنشآت في حفظ وتبريد الحاصلات الزراعية والألبان والعصائر، والصناعات الكيماوية، والهندسية، ، والتعدينية، والخشبية ، أما عن المنشآت الصناعية، التي لاتزال تحت الانشاء بعدد ١٥ منشأة، فهي تعمل في الصناعات الغذائية، عدا مصنع للصناعات المعدنية، وعن أعداد الأيدي العاملة ، فهي كالتالي:

جدول(١٠): عدد المنشآت والعمالة بالمنطقة الصناعية بالخارجة طبقًا لفئات العمالة.

الفئة	المنشآت		العمال	
	عدد	%	عدد	%
<١٠ عامل/منشأة.	٣	١٢,٥	٢٠	٢,٨
١٠:٥٠ عامل/منشأة.	١٩	٧٩,٢	٤٤٠	٦٠,٩
>٥٠ عامل/منشأة.	٢	٨,٣	٢٦٢	٣٦,٣
الإجمـــــالي	٢٤	١٠٠	٧٢٢	١٠٠

المصدر: اعتمادًا على، محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول (١٠) الاهتمام بإقامة صناعات تستوعب أعداد متوسطة أو مرتفعة من الأيدي العاملة، فلا يزيد عدد المنشآت التي يقل بها عدد العمال عن ١٠ عمال عن ٣ منشآت فقط، بما لا يمثل أكثر من ١٢,٥% من اجمالي عددها بالمنطقة الصناعية، في حين بلغ عدد المنشآت متوسطة العمالة (١٠:٥٠عامل/منشأة) ١٩ منشأة، بنسبة ٧٩,٢%، وجاءت الصناعات التي تستوعب أكثر من ٥٠عامل/منشأة، بواقع منشأتين فقط، تمثل ٨,٣% من المنشآت الصناعية بتلك المنطقة، وفيما يتعلق بالمنشآت قيد الانشاء، فمن

المتوقع أن يبلغ عدد العمال بها ٤٣٥ عاملًا، بمتوسط٢٩ عامل/منشأة، وهو ما يقارب نظيره للمنشآت القائمة، والبالغ ٣٠,١ عامل/منشأة.

٢- المنطقة الصناعية الثانية بالداخلة: تم انشاؤها عام ١٩٩٦م، على مساحة ٧٠ فدانًا، وتقسيمها لثلاث خلايا(أ، ب، جـ)، تضم ١٩٣قطعة، وتم تخصيصها ، لتشمل العديد من الأنشطة الصناعية، وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية بها ٤٠ مشروعًا، بجانب٢٠مشروعًا لاتزال قيد الإنشاء، ولا يزال هناك مشروعين تحت التأسيس، وذلك كما يلي:

جدول(١١):الخلايا والأنشطة الصناعية القائمة بها بالمنطقة الصناعية بالداخلة.

النشاط	المنشآت طبقًا للموقف التنفيذي لها					
	منتجة		تحت الإنشاء		تحت التأسيس	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
التعدينية.	٢	٥	٣	١٥	٠	٠
الكيماوية.	١	٢,٥	١	٥	٠	٠
الهندسية.	٢	٥	١	٥	٠	٠
المعدنية.	٤	١٠	٢	١٠		
الغذائية.	١٨	٤٥	٦	٣٠	١	٥٠
الخشبية	١٣	٢,٥	٣	١٥	٠	٠
الملابس والمفروشات	٠	٠	٢	١٠	١	٥٠
الورق	٠	٠	١	٥	٠	٠
الجلدية	٠	٠	١	٥	٠	٠
الإجمـــــــالي	٤٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢	١٠٠

المصدر: اعتمادًا على، محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

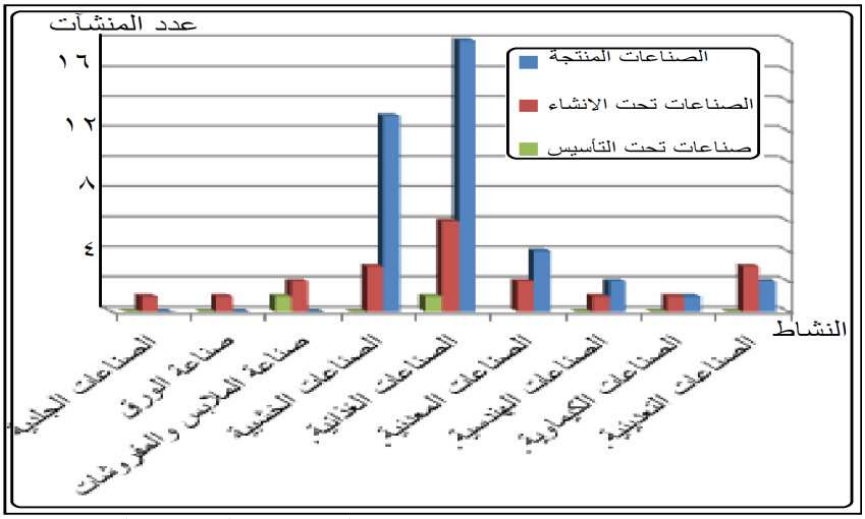

شكل(٨): البناء الصناعي بالمنطقة الصناعية بالداخلة.

يتضح من بيانات الجدول (١١) والشكل (٨) أن عدد المنشآت الصناعية بالمنطقة بلغ ٦٢منشأة، منها ٤٠ منشأة منتجة، ٢٠منشأة تحت الإنشاء، واثنين تحت التأسيس، وذلك بنسبة ٦٤,٥%، ٣٢,٣%، ٣,٢% من اجمالي عدد المنشآت بالمنطقة، لكل منهم على الترتيب.

وقد بلغ عدد المنشآت المنتجة٤٠ منشأة، احتلت الصناعات الغذائية صدارتها، بعدد١٨منشأة، تمثل نحو نصف عددها، تليها الصناعات الخشبية، بواقع ١٣ منشأة، تمثل أقل من ثلثها، ثم الصناعات المعدنية، في المرتبة الثالثة، بعدد٤منشآت، تمثل ١٠% منها، تليها الصناعات التعدينية، والهندسية اللتان حلتا في المرتبة الرابعة، بنسبة٥%، وبواقع مصنعين لكل منهما، في حين لا تتمثل الصناعات الكيماوية سوى بمصنع واحد فقط لطحن الأحجار والأكاسيد، بما لا يمثل سوى ٢,٥% من عدد المنشآت بالمنطقة الصناعية بالداخلة.

وبلغ عدد المنشآت تحت الإنشاء ٢٠منشأة، تتوزع على عدد من الصناعات منها الصناعات الغذائية والخشبية والتعدينية، بواقع٦،٣،٣ منشأة لكل منهم على الترتيب، في حين بلغ عدد منشآت الصناعات المعدنية، وصناعة الملابس والمفروشات، بمنشأتين لكل منهما، ولم تحظ الصناعات الكيماوية، والهندسية، والجلدية، وصناعة الورق سوى بمنشأة واحدة لكل منهم.

وبلغ عدد المنشآت الصناعية، تحت التأسيس منشأتين فقط، يتمثلان في شركة لتعبئة البلح وتغليفه، والأخرى في شركة لإنتاج الملابس الجاهزة، وعن الأيدي العاملة وعددها بالمنطقة الصناعية الثانية بالداخلة، فتوضحها بيانات الجدول والشكل التاليين:

جدول(١٢):عدد المنشآت وفقًا لحجم العمالة بالمنطقة الصناعية بالداخلة.

الفئة	المنشآت		العمالة	
	العدد	%	العدد	%
<١٠عامل/منشأة	١٧	٤٢,٥	١٢١	٢٥,٥
١٠:٣٠ عامل/منشأة	٢٢	٥٥	٣١٤	٦٦,١
>٣٠عامل/منشأة	١	٢,٥	٤٠	٨,٤
الإجمالي	٤٠	١٠٠	٤٧٥	١٠٠

المصدر: اعتمادًا على، محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

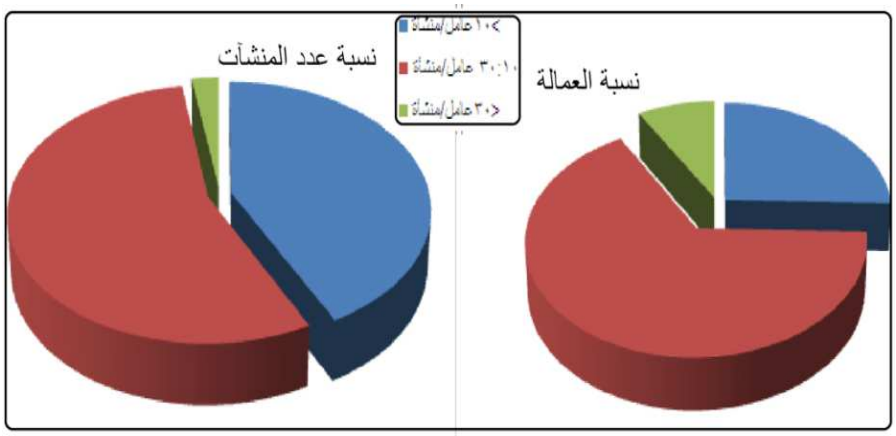

شكل(٩): نسبة عدد العمال وعدد المنشآت بالمنطقة الصناعية بالداخلة، تبعًا للفئة.

يتضح من بيانات الجدول (١٢) والشكل (٩) الاتجاه العام نحو الصناعات متوسطة العمالة، يتضح ذلك من ارتفاع نسبة عدد العمال بالمنشآت الصناعية التي تتراوح العمالة بها ١٠:٣٠عامل/منشأة، تليها المنشآت قليلة العمالة، في حين لم تحظ الصناعات كثيفة العمالة إلا بمنشأة واحدة فقط، تتمثل في شركة نور الدين للتمور، والتي يعمل بها ٤٠ عامل.

ووصل عدد المصانع تحت الانشاء٢٠ مصنع، ستستوعب ٢٣٥ عامل، بمتوسط١١,٧٥ عامل/منشأة، وهو ما يقارب مثيله بالمنشآت القائمة، والبالغ١١,٨٧ عامل/منشأة، بينما يقل هذا

المتوسط بالمنشآت تحت التأسيس، والمتمثلة في منشأتين فقط، ليبلغ فقط ١٠ عامل/منشأة.

ويُلاحظ بالمنطقتين الصناعيتين تأثير التقدم العلمي، واستخدام الميكنة على انخفاض عدد العمال المتوقع بالمنشآت تحت الإنشاء عنه بالمنشآت القائمة، وانخفاضه بشكل أكبر بالمنشآت التي لا تزال تحت التأسيس؛ مما يستدعي ضرورة التفكير في انشاء صناعات تستوعب حجمًا أكبر من العمالة.

٣- المناطق الحرفية:

تعد المناطق الحرفية، المنتشرة بمنطقة الدراسة إحدى مظاهر اهتمام الدولة بالنشاط الحرفي ، ذلك القطاع الذي يسهم في استيعاب عدد لا بأس به من الأيدي العاملة، إضافة لدوره في دعم النشاط الصناعي بالمنطقة، خاصة في ظل وجود رغبة من قبل العديد من أصحاب المصانع في التعاون معه، وهو ما أفاد به ٧٢% من أصحاب المصانع المبحوثين، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتلك المناطق الحرفية، فتوضحها بيانات الجدول التالي:

جدول(١٣): المناطق الحرفية، وعدد القطع بها، وموقفها التنفيذي بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

المراكز	المناطق الحرفية		القطع		مساحة المناطق الحرفية			موقف القطع بالمناطق الحرفية			
	العدد	%	العدد	%	م٢	فدان	%	مسلم	%	لم يسلم	%
الخارجة	١٠	٢٢,٥	١٧٤٠	٢٩,٧	٦٣٤٤٨٧	١٥١	٣٠,٢	٦٢٨	٣٦,١	١١١٢	٦٣,٩
باريس	١١	٢٤,٥	١١٧٣	٢٠	٤٥٣١٣٠	١٠٧,٨	٢١,٦	٦٦	٥,٦	١١٠٧	٩٦,٤
بلاط	٤	٨,٩	١٣٢	٢,٣	٥٤٩٥٠	١٣,١	٢,٦	٣٣	٢٥	٩٩	٧٥
الداخلة	١٢	٢٦,٦	١١٨٦	٢٠,٢	٣٦٨٧٠٠	٨٧,١	١٧,٦	٦٤٠	٥٤	٥٤٦	٤٦
الفرافرة	٨	١٧,٨	١٦٣٣	٢٤,٨	٥٨٦٧٠٠	١٣٩,٧	٢٨	٣٧٠	٢٢,٦	١٢٦٣	٧٧,٤
الإجمالي	٤٥	١٠٠	٥٨٦٤	١٠٠	٢٠٩٨٠١١	٤٩٩,٣	١٠٠	١٧٣٧	٢٩,٦	٤١٢٧	٧٠,٤

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول (١٣) أن عدد المناطق الحرفية ٤٥ منطقة، تتوزع بجميع مراكز المحافظة، حيث يحتل مركز الداخلة المرتبة الأولى بنسبة ٢٦,٦%، غير أنه لا يشتمل سوى على٢٠,٢% من عدد القطع؛ مما يجعله يتراجع إلى المرتبة الثالثة في ذلك، بعد كل من الخارجة والفرافرة، يليه مركز باريس بنسبة ٢٤,٥%، إلا أنه يأتي في المرتبة الرابعة فيما يشتمل عليه من عدد القطع التي بلغت نسبتها ٢٠% من مجموعها بالمحافظة، ثم يأتي مركز الخارجة، في المرتبة الثالثة، بنسبة ٢٢,٥%، إلا أنه يحتل موقع الصدارة في عدد القطع، حيث يستأثر بنحو ٢٩,٧ % من مجموعها، وعلى الرغم من أن مركز الفرافرة يحتل المرتبة الثانية، فيما يتعلق بعدد القطع بالمناطق الحرفية، ليتضمن ٢٤,٨% منها، إلا أنه يأتي في المرتبة الرابعة بعد الداخلة وباريس والخارجة في عدد المناطق الحرفية بنسبة ١٧،٨% من عددها بالمحافظة، وفي ذيل القائمة، سواء في عدد المناطق الحرفية، أو عدد القطع بها يأتي مركز بلاط، بنسبة ٨,٩% من المناطق الحرفية، بها ٢,٣% من اجمالي عدد القطع.

وبلغ معامل الارتباط بين عدد القطع ومساحتها ٠,٩١، وهو معامل ارتباط قوي، بعكس معامل الارتباط بين عدد المناطق ومساحتها، والذي لم

يتجاوز٠,٧٦، مما يدل على أن مساحة المناطق الحرفية يتوقف على عدد القطع بها وليس على عدد المناطق التي تشتمل عليها.

ووصل عدد ما تم تسليمه من القطع نسبة٢٩,٦% من مجموعها ، وعدد القطع التي لم تُسلم ٧٠,٤%، ويمكن تقسيم المناطق الحرفية ، تبعًا لموقف القطع إلى ثلاثة فئات هي:

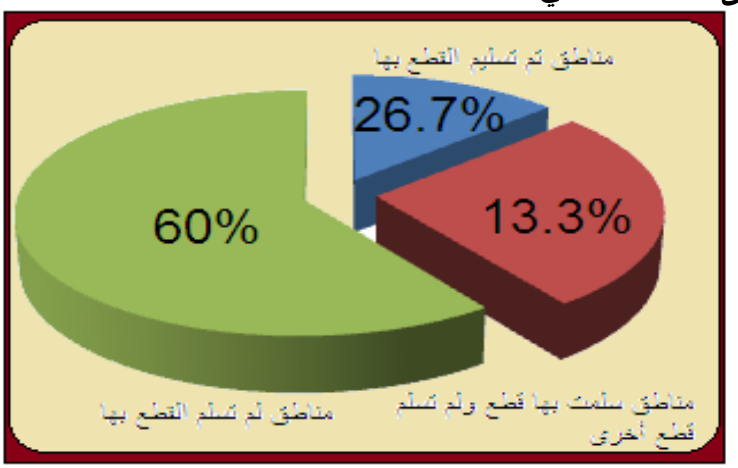

شكل(١٠): موقف القطع بالمناطق الحرفية بمحافظة الوادي الجديد عام٢٠١٦م.

الأولى: مناطق لم يتم تسليم القطع بها: تتمثل في ٢٧ منطقة حرفية، تمثل ٦٠% من اجمالي عدد المناطق الحرفية بمنطقة الدراسة، اثنان منها ببلاط، و٤ بالداخلة، و٦ بالفرافرة، و٨ بباريس، و٧بالخارجة؛ حيث يرجع ذلك لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها عدم توفر الخدمات والمرافق، وعدم وجود قرارات تخصيص لها حتى الآن، اضافة إلى بعدها عن النطاق الأكيوميني، ووجود معظمها خارج الحيز العمراني.

الثانية: مناطق تم تسليم بعض القطع بها، مع وجود قطع أخرى لم تُسلم: تتضمن ١٢ منطقة ، تمثل ٢٦,٧% من اجمالي عددها، منها٤ مناطق بالداخلة، و٣ بباريس، ٢بالخارجة، و٢ بالفرافرة، ومنطقة واحدة ببلاط، حيث يعمل عدم توفر بعض الخدمات والمرافق، خاصة الاتصالات، وضعف شبكة الطرق، اضافة لصعوبة الاجراءات، وما تعانيه من البيروقراطية، وبُعد بعضها عن الحيز العمراني إلى التأخر في تسليم القطع بتلك المناطق.

الثالثة: مناطق تم تسليم القطع بها بالكامل: تتمثل فقط في ٦ مناطق، تمثل ١٣،٣% من عدد المناطق الحرفية بمنطقة الدراسة، منها ٤ مناطق بالداخلة، ومنطقة واحدة بالخارجة، ومنطقة واحدة ببلاط، حيث عمل وجود تلك المناطق

داخل الحيز العمراني، وتوافر الخدمات والمرافق، ووقوعها على طرق النقل إلى سرعة الانتهاء من تسليم القطع بها بالكامل.

ودعمًا من الدولة للحرف والصناعات البيئية، والتي تأتي صناعة السجاد والكليم، والأرابيسك والخزف والفخار في مقدمتها، تعمل المحافظة على تطوير وتنمية تلك الصناعات، والارتقاء بجودة منتجاتها؛ لضمان قدرتها على المنافسة؛ حيث قامت المحافظة بافتتاح عدة فروع للأسر المنتجة، بالخارجة وموط، والتي وفرت العديد من القروض التمويلية للعديد من الحرف والصناعات، وتوفير الكثير من مستلزمات الانتاج، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات؛ مما يوفر العديد من فرص العمل، ويقلص حجم البطالة، ويدعم تحقيق المزيد من الأهداف التنموية.

الخـــــلاصة

تناول هذا البحث عرض للنشاط الصناعي، حيث تم التعرف على واقع النشاط الصناعي، حيث تعرض للتطور الزمني للصناعة، والتوزيع الجغرافي لها، سواء بالنسبة للمنشآت والورش، أو بالنسبة للعمالة بكل منهما، كما اهتمت الدراسة بتوضيح البناء الصناعي، وبيان أهم الصناعات القائمة، التي جاءت الصناعات الغذائية في مقدمتها، بجانب مجموعة من الصناعات الأخرى التعدينية والكيماوية والملابس وغيرها ودراسة خصائص النشاط الصناعي، حيث تم استخدام الأسلوب الكمي لدراسة حجم النشاط الصناعي، وأهميته النسبية، حيث اتضح توطن النشاط الصناعي وتركزه بالخارجة والداخلة بينما يتركز النشاط الحرفي بالفرافرة، ومن ثم تم اعطاء صورة حقيقية عن طبيعة النشاط الصناعي القائم، و أهميته بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعرَّجت الدراسة للتعرف على وتحليل أهم المشكلات التي تعوق التنمية في قطاعات الصناعة التحويلية والحرفية، لإبرازها والإسهام في حلها، والتي تمثلت أهمها فيما يحد من قدرة النشاط الصناعي على النمو ممثلًا في العديد من المشكلات، بعضها يتعلق بأصحاب العمل والمستثمرين، بينما يتعلق بعضها الآخر بالعمالة وبالنظم الإدارية والتنظيمية، إلى جانب ما يعانيه القطاع من مشكلات بيئية وملوثات ببيئة العمل، ثم أُختتم الفصل بعرض أهم المشروعات الصناعية التنموية، وأهم الخطوات التي قامت بها المحافظة لدعم الصناعات الاستخراجية والنشاط التعديني بها.

المصادر والمراجع

أولًا: باللغة العربية:

١- جمال حمدان(١٩٨١م): شخصية مصر، الجزء الأول، مطابع دار الهلال، القاهرة،.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٠م): دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار محافظة الوادي الجديد، القاهرة.

٣- جودة حسنين جودة و ممدوح التهامي (٢٠٠٩م):جغرافية مصر الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٤- سامي إبراهيم عبدالرحمن (١٩٩٩م): خريطة الموارد الأرضية بمحافظة الوادي الجديد بين الوضع الراهن والمستقبل، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

٥- صبري محمد حمد (٢٠٠١م): الصحاري المصرية ودورها في إعادة توزيع السكان، دار الفكر العربي، القاهرة.

٦- كلية الهندسة بجامعة القاهرة (٢٠٠٣م): الموسوعة الجيوتقنية لمصر، ج٢، مجلد٤، القاهرة.

٧- محافظة الوادي الجديد (١٩٩٩م): ورقة عمل عن مشروع تنمية جنوب مصر، أعمال مؤتمر مجتمع جنوب الوادي وتوشكى، دراسة ديموجرافية واجتماعية مستقبلية، الصندوق الاجتمكاعي للتنمية بمجلس الوزراء، في ٨،٧ أبريل ١٩٩٩م، القاهرة.

٨- _____ (٢٠٠٦م): الدراسة الاستراتيجية لتنمية الوادي الجديد حتى عام ٢٠٢٧م، الخطة الاستراتيجية، جامعة أسيوط.

٩- _____ (٢٠٠٦م): الوادي الجديد، الإنسان.. الأسطورة والتنمية، الخارجة.

١٠- _____ (٢٠١٠م): استراتيجية تنمية جنوب مصر، مديرية الزراعة، بيانات غير منشورة.

١١- _____ (٢٠١٥م): التقرير السنوي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

١٢- _____ (٢٠١٦م): المناطق الصناعية والحرفية بمحافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة.

١٣- محمد شوفين محمد هريدي (٢٠١٢م): المناخ وأثره على الأنشطة البشرية في واحات صحراء مصر الغربية، دراسة في المناخ التطبيقي، ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة سوهاج.

١٤- محمد الفتحي بكير محمد (٢٠١١م): قراءات في جغرافية الصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٥- محمد خميس الزوكة (١٩٨٢م): بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٦- محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٩٤م): المعادن والصناعة، في كتاب "جغرافية مصر"، تحرير: يوسف أبو الحجاج وآخرون، لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
١٧- محمود محمد سيف (١٩٨٥م): المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
١٨- مصطفى سعد عبدالله (٢٠٠٥م): الصناعة في محافظة بني سويف، دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا.
١٩- معهد التخطيط القومي (١٩٩٢م): واقع وآفاق التنمية في محافظةالوادي الجديد، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر،العدد ٧٠، القاهرة
٢٠- نبيل اسحق فرنسيس (٢٠١٥):الأبعاد الجغرافية وانعكاساتها على الزراعة في محافظة الوادي الجديد، مجلة كلية الآداب- جامعة سوهاج، أكتوبر، ص ص٣٦٣:٤٢٩.
٢١- نبيل سيد امبابي، محمد رياض (٢٠١٥م): محافظة الوادي الجديد " بين الحاضر والمستقبل"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
٢٢- وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠٠٧م): التوصيف البيئي لمحافظة الوادي الجديد، القاهرة.
٢٣- يوسف عبدالمجيد فايد وآخرون (١٩٩٧م): الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1- Cloudsly, J. L.& Thampson (1979): Man and Biology of Arid Zones, Edward Arnold, London.
2- Smith, D. M.,(1990): Industrial Location, An economic geographical analysis, New York.
3- Vivian, C., (2002): The Western desert of Egypt, The American University in Cairo Press, Cairo, p. 114.
4- United Nations (1978): Guideline for the Establishment of Industrial Estate in Developing Countries, New York.
5- Bale, J., R., (1974): Toward definition of the Industrial Estate, A Note on a Neglected Aspect of Urban Geography, Geographical, Vol. 59, No: 262, 1994): Tourism and Terrorism, Cause and Effect, University of Strathclyde, U.K., July.
6- Leong, G., C., & Morgan, G., C., (1982): Human & Economic Geography, Second Edition, Oxford University Press, London.
7- Ministry of Development, (1983): Regional Development Plan for New Valley, Final Report, Cairo.